الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/458
30 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (A/48/842/Add.1 و Corr.1). وأثناء نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام، الذين قدموا الى اللجنة معلومات اضافية.

٢ - وتوفر الفقرات ١ الى ٢٦ من تقرير الأمين العام المعلومات المعتادة التي تتعلق بجملة أمور منها ولاية البعثة وأنشطتها، وحالة الاشتراكات المقررة والتبرعات. وتقدير التكاليف للفترة من ١ حزيران/يونيه الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وتقدير التكاليف المتعلقة بتصفية البعثة والتصرف في موجوداتها، وملاحظات الأمين العام.

٣ - وفي الفقرة ٢٧ من الفرع الثامن من تقريره، يطلب الأمين العام من الجمعية العامة، فيما يتعلق بتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ما يلي:

(أ) أن يخصص مبلغا اجماليه ٦٠٠ ٣٧٠ ١٢ دولار (صافيه ٢٠٠ ١٣٢ ١١ دولار) يغطي تشغيل البعثة في الفترة من ١ حزيران/يونيه الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، مشتملا على مبلغ اجماليه ٩٠٠ ٨٩٥ ٣ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦١٢ ٣ دولار) أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ومبلغ اجماليه ٥٠٠ ٨٧٦ ٤ دولار (صافيه ٦٠٠ ٢٤٠ ٤ دولار)، تم توفيره بموجب أحكام القرار ٢٢٩/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥؛

(ب) أن تقسم مبلغا اجماليه ٦٠٠ ٣٧٠ ١٢ دولار (صافيه ٢٠٠ ١٣٢ ١١ دولار) يغطي تشغيل البعثة في الفترة من ١ حزيران/يونيه الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

031094 031094 94-38156

(ج) أن تأذن بمبلغ اجماليه ٠٠٠ ٦٩٨ ٢ دولار (صافيه ٣٠٠ ٥٣٥ ٢ دولار) لتصفية بعثة المراقبين للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ وأن تقسم هذا المبلغ بصورة مناسبة.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام أنه قد قسم مبلغ ٧٣١ ٥٤٦ ١٨٩ دولارا بين الدول الأعضاء، تسلمت منه مدفوعات قدرها ٦٣٨ ٠٦٣ ١٥٦ دولارا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وهناك رصيد مستحق الأداء على الدول الأعضاء قدره ٠٩٣ ٨٨٣ ٣٣ دولارا. وتلاحظ اللجنة أنه بغية تزويد البعثة بالنقد اللازم، جرى اقتراض ٦ ملايين دولار من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم و ٣ ملايين دولار من الحساب الخاص لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق (انظر الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام). وكما حدث في الماضي، فإن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها بشأن استخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم من أجل تلبية احتياجات البعثات الجارية من النقد. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، ويساورها القلق لذلك، أنه حتى تاريخه جرى اقتراض مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا حيث ما زال ينبغي تصفية الالتزامات. وتثق اللجنة الاستشارية في أن كل جهد ممكن سيبذل كي تتأكد الدول الأعضاء أن الحالة المالية للبعثة خطرة وبغية التماس سداد المبالغ المستحقة على الدول الأعضاء بأسرع ما يمكن.

٥ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٢ من تقريره، إلى أنه قد أبلغ مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/561) أنه كانت هناك أوجه قصور خطيرة في تنفيذ اتفاقات السلم تتصل "بتأخيرات في مجالات الأمن العام، وبرامج نقل ملكية الأراضي، وبعض جوانب إعادة دمج المحاربين السابقين في المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدم التقيد بتوصيات لجنة تقصي الحقائق". وتكرر نفس النقطة مجددا في الفقرات ١٠ و ١١ و ٢٧ من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٤ (S/1994/1000).

٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام عن تمويل البعثة (A/48/842/Add.1 و Corr.1) أن الطرفين المعنيين في السلفادور قد أعربا علنا عن رغبتهما في تمديد البعثة. وأبلغت اللجنة كذلك أن الأمين العام سيقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن احتمال تمديد الولاية فيما بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وأنه استنادا إلى ما يقرر مجلس الأمن اتخاذه من اجراءات، سيقدم الأمين العام تقريرا آخر إلى الجمعية العامة. وتفهم اللجنة الاستشارية أن المراقب المالي قد أبلغ اللجنة الخامسة في جلستها الثانية باحتمال تمديد الولاية. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح المراقب المالي للجنة الاستشارية أنه يمكن، في ظل تلك الظروف، إرجاء النظر في تقدير التكاليف المتصلة بتصفية البعثة. وبناء عليه، توصي اللجنة بإرجاء النظر في تقدير التكاليف المتعلقة بالتصفية (انظر الفقرة ٢٢ أدناه).

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لا يوجد تقرير أداء عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ ايار/مايو ١٩٩٤. وعند الاستفسار عن ذلك، أبلغت اللجنة أن تقرير الأداء المالي لتلك الفترة سيقدم في بداية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، أي بعد أكثر من أربعة أشهر على نهاية فترة الولاية. وتعرب اللجنة عن قلقها بشأن تكرار هذه الحالة التي واجهتها فيما يتعلق بعدة عمليات حفظ سلم أخرى. وتعرب اللجنة عن أسفها لعدم إتاحة تقرير الأداء عند نظرها في التقديرات. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة آخر المعلومات المتعلقة بالنفقات وقد قدمت إليها تلك المعلومات (انظر المرفق لهذا التقرير)؛ بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن تلك المعلومات على شكل بيانات أولية.

٨ - وتود اللجنة الاستشارية أن تشير إلى أن التقديرات المتعلقة بالبعثة لا تستند إلى خطة عمل مستكملة. ويعرقل هذا النقص إجراء تحليل سليم لاحتياجات البعثة فيما يتعلق بالميزنة.

٩ - وبالنظر إلى أوجه عدم التيقن وعدم توفر المعلومات اللازمة المستكملة المشار إليها أعلاه، فإن اللجنة الاستشارية في العادة توصي بتأجيل النظر في طلب الأمين العام لحين إيضاح المسائل المعلقة. بيد أنه نظرا لأن الإذن بالدخول في التزامات ينتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فإن اللجنة الاستشارية، تقدم في الفقرات الواردة أدناه عددا من التوصيات التي تهدف إلى تزويد الأمين العام بالموارد اللازمة والإذن اللازم، مع الإبقاء على ما للجمعية العامة من صلاحيات للتوصل إلى قرار نهائي متى اتضحت الحالة واستنادا الى أحدث البيانات المالية.

١٠ - ويقدر الأمين العام أن تكاليف تشغيل البعثة للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بمبلغ اجمالي قدره ٣٠٠ ٣٧٠ ١٢ دولار (صافيه ٢٠٠ ١٣٢ ١١ دولار). ويقدم المرفقان الأول والثاني لتقريره بيانا موجزا ومعلومات تكميلية بشأن هذا التقدير.

١١ - وكما توضح الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام فإن اللجنة الاستشارية قد وافقت في رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، على الدخول في التزامات لا يتجاوز إجماليها ٩٠٠ ٨٩٥ ٣ دولار عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٨، بالإضافة إلى مبلغ إجماليه ٥٠٠ ٨٧٦ ٤ دولار عملا بأحكام الفقرة ١ من القرار ٢٢٩/٤٨ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية، وبذلك يكون مجموع الالتزامات المأذون بالدخول فيها ما إجماليه ٤٠٠ ٧٧٢ ٨ دولار للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. وهكذا ينتهي الإذن بالدخول في التزامات قبل انتهاء الولاية الحالية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفبر ١٩٩٤.

١٢ - وفي الفرع ١ من المرفق الأول والفرع ثانيا - ١ من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، يرصد اعتماد لمراقبين عسكريين. وترى اللجنة الاستشارية، أنه كان ينبغي تبرير الاحتياجات التشغيلية لأولئك المراقبين العسكريين على نحو سليم في تقدير التكاليف. وعند الاستفسار عن ذلك، أبلغت اللجنة أنه بعد تدمير الأسلحة والذخائر التي جمعت من الجماعات المقاتلة أفيد بأنه ما زالت هناك عدة مخابئ للأسلحة.

وولاية المراقبين العسكريين هي التحقيق في تلك التقارير وتدمير ما قد يوجد من أسلحة وذخائر. كما أنهم يتكفلون بوجود صلة مع العسكريين السلفادوريين بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ اتفاقات السلم. وتثق اللجنة في أن المعلومات المتعلقة بهذه المسألة ستتوافر في أي تقرير مقبل قد يقدمه الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

١٣ - ويتناول الفرع ثانيا - ٢ من المرفق الثاني من التقرير تكاليف الموظفين المدنيين، وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات المتعلقة بالشرطة المدنية وبالموظفين الدوليين والمحليين أعدت بحيث تراعي التناقص الطفيف الذي سيشهده عدد أفراد الشرطة والموظفين كل شهر خلال الفترة الممتدة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. على أن اللجنة الاستشارية تود أن تبين أن تكاليف الموظفين المدنيين لم تحسب أو تبرر من حيث الاحتياجات التشغيلية للبعثة. وفي هذا الصدد، طرحت اللجنة عددا من الأسئلة فيما يتعلق بملاك شعبة الانتخابات والشعبة العسكرية ومكتب الشؤون السياسية وفيما يتعلق بما يبدو من ارتفاع مستوى الموظفين في المكاتب الإقليمية. وقد أبلغت اللجنة أن وظيفة موظف للانتخابات برتبة ف - ٤ في شعبة الانتخابات أنهيت اعتبارا من ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويتعين أن يتضمن أي تقرير يرفعه الأمين العام في المستقبل عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تحليلا وتبريرا واضحا لعنصر موظفي الشرطة والموظفين المدنيين من حيث الاحتياجات الفعلية للبعثة.

١٤ - وكما يظهر في الفرع ثانيا - ٢ (ب) '٥' تحت بند تكلفة الموظفين المدنيين، يقدر مبلغ ٩٠٠ ٤٣٠ ١ دولار للتكاليف العامة للموظفين. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن التكاليف العامة للموظفين تضم اعتمادات لبدلات الموظفين ومدفوعات الضمان الاجتماعي ومنح التعليم والسفر الخاص بها والسفر في إجازة الوطن والنفقات المتصلة بتعيين الموظفين أو انتهاء خدمتهم أو نقلهم. فضلا عن مدفوعات أخرى (التأمين على الحياة فيما يتعلق بالمهام الخاصة، والمطالبات الخاصة، والسفر المتعلق بإجلاء الأسر، وغير ذلك). ومن المفهوم لدى اللجنة الاستشارية أن هذه التكاليف طبقت بمعدلات نيويورك القياسية الكاملة. وتبين اللجنة الاستشارية أنه نظرا لطبيعة البعثة فإن الإنفاق الخاص بكثير من العناصر القياسية المستخدمة في حساب التكاليف العامة للموظفين قد لا ينشأ إطلاقا أو قد لا يكون ضروريا بالمستوى الكامل المقدر. وعلى ضوء ذلك فإن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض التقدير المتعلق بالتكاليف العامة للموظفين بنسبة ٢٠ في المائة أو بمبلغ ٠٠٠ ٢٨٠ دولار.

١٥ - وترد في الفرع ثانيا - ٣ من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام تقديرات لأماكن العمل/الإقامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر يتوقع أن تضاعف أجور الأماكن المخصصة لمقر البعثة. وقد أبلغت اللجنة أن رئيس البعثة قد أثار مرارا مع سلطات الحكومة المضيفة مسألة التزامها بدفع أجور الأماكن المخصصة للبعثة. وقد عرضت البعثة موقفها المتمثل في أنه على ضوء الحالة التي كانت قائمة في السلفادور عند بدء البعثة لعملياتها، فإن البعثة لم تفعل أكثر من تسليف قيمة الأجرة للشركات الخاصة المعنية. ويفيد ممثلو الأمين العام، بأن هذا لا يعفي الحكومة من الوفاء بالتزامها بموجب اتفاق مركز البعثة وهو الالتزام الذي يقضي بأن توفر الأماكن للبعثة مجانا. وقد أوصت البعثة بأن توفر

الحكومة ما يلزم من اعتماد في الميزانية لأغراض التسديد خلال عام ١٩٩٥. ومن المفهوم لدى اللجنة الاستشارية أن الأمم المتحدة لا تزال تنتظر رد الحكومة.

١٦ - وتلاحظ البعثة الاستشارية من الفرع ثانيا - ٣ (ب) من المرفق الثاني من التقرير اقتراح مبلغ ١٨ ٠٠٠ دولار لتعديلات الأماكن. وفي هذا الصدد تطلب اللجنة أن تقتصر التعديلات في هذا الوقت على الحد الأدنى اللازم للتمكين من استمرار الاستخدام، وذلك نظرا لأن البعثة قد تكون في دورها النهائي.

١٧ - وعلى الشكل نفسه، ونظرا لأوجه الغموض التي تحيط بمستقبل البعثة، فإن اللجنة الاستشارية تطلب أن تصرف النفقات المتعلقة بعمليات النقل (الفرع ثانيا - ٥ من المرفق الثاني) مع توخي تحقيق وفورات، وخصوصا في العدد الكبير من المركبات والذي أبلغت اللجنة بأنه متاح لأغراض الاستبدال أثناء الصيانة والتصليح.

١٨ - وترد تقديرات تكلفة العمليات الجوية في الفرع ثانيا - ٦ من المرفق الثاني للتقرير. وقد تلقت اللجنة الاستشارية معلومات تكميلية حول ذلك وهي تلاحظ أن البعثة ستستخدم طائرة عمودية لمدة ٢٤ ساعة في الشهر الواحد في المتوسط خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماما بالحاجة إلى استئجار طائرة عمودية على أساس دائم وهي توصي بإعادة النظر في هذا الإنفاق وفقا للاحتياجات الفعلية للبعثة.

١٩ - ويغطي الفرع ثانيا - ١٢ من المرفق الثاني من التقرير البرامج الإعلامية. وقد شككت اللجنة الاستشارية في جدوى توفير مبلغ ١٤٦ ٠٠٠ دولار للأنشطة الإعلامية. ونتيجة لذلك أبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة أن التقدير المتعلق بإدارة شؤون الإعلام قد عدل مما أدى إلى تخفيض الاحتياجات من ١٤٦ ٠٠٠ دولار إلى ٥٦ ٠٠٠ دولار. كما أبلغت اللجنة، بناء على استفسار وجهته، أن الحلقات الدراسية المقررة لحزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٤ قد أعيد تحديد مواعيدها وستجري في الفترة الممتدة من الآن حتى نهاية الولاية الحالية. ونظرا لأن عدد الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية المقررة فعلا لشهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، فإن اللجنة تشك في إمكانية تنفيذ البرنامج بأكمله على النحو المتوخى. وعلى ضوء ذلك توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض آخر قدره ٢٦ ٠٠٠ دولار بحيث يصبح التقدير ٣٠ ٠٠٠ دولار. وعلى هذا فإن مجموع التخفيضات في برامج إدارة شؤون الإعلام يبلغ ١١٦ ٠٠٠ دولار.

٢٠ - وكما يبين الفرع ثانيا - ١٨ من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، يقدر مبلغ ٤٢٧ ٥٠٠ دولار لتمويل حساب دعم عمليات حفظ السلم. وعلى ضوء طبيعة البعثة وما يحتمل من تخفيضات في التكاليف المدنية، ترى اللجنة الاستشارية وجوب تخفيض المساهمة في حساب الدع؛ وتعتزم اللجنة الاستشارية تقديم توصية ملموسة في هذا الصدد عندما تنظر في التقرير المقبل المتعلق بتمويل بعثة مراقبي الأمم

المتحدة في السلفادور والذي سيتضمن المعلومات اللازمة المتعلقة بالأداء؛ وبانتظار تلقي التقرير المذكور، ينبغي ألا يسجل لحساب الدعم أي مبلغ عن البعثة خلال فترة الولاية الحالية.

٢١ - ومع مراعاة حالة النفقات المبينة في مرفق هذا التقرير، توصي اللجنة الاستشارية أن تقوم الجمعية العامة بتخصيص مبلغ إجماليه ٩٤١ ٣٣٠ ٦ دولارا للبعثة للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢٢ - ونظرا لأوجه الغموض التي تحيط بمستقبل البعثة، فإن اللجنة الاستشارية تعتقد بوجوب إعادة النظر في التقديرات المتعلقة بشهور ايلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وبالاعتمادات التي قد تلزم في هذا الصدد، على أن تجري إعادة النظر هذه في نفس الوقت الذي سينظر فيه في تقديرات تصفية البعثة، أي بعد القرار الذي يمكن أن يتخذه مجلس الأمن بخصوص احتمال تمديد البعثة وعلى أساس تقرير آخر يقدمه الأمين العام. ويتعين أن يتضمن ذلك التقرير بيانات الأداء الكاملة. وبانتظار إعادة النظر هذه في تقديرات البعثة، فإن اللجنة الاستشارية، مع مراعاة التخفيضات التي أوصت بها في الفقرات ١٤ و ١٩ و ٢٠ أعلاه، ومجموعها ٥٠٠ ٢٣٥ ٨ دولار، توصي بأن يؤذن للأمين العام الدخول في التزامات إضافية لا تتجاوز مبلغا إجماليا قدره ٧٠٠ ٧٧٤ ٢ دولار للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وإذ أخذ في الاعتبار الرصيد البالغ ٠٠٥ ١٤٤ ٢ دولار والمتبقي من إذن الالتزام الحالي وبعد اعتماد مبلغ إجماليه ٩٤١ ٣٣٠ ٦ دولارا على النحو الموصى به في الفقرة ٢١ أعلاه، فإن إجمالي الإذن بالالتزام المتاح للفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ سيكون ٢٠٠ ٢١٦ ٥ دولار. وعند تنفيذ هذا الإذن، يتعين أن تراعى الملاحظات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرات أعلاه، وخصوصا إذا بدا أن البعثة ستنتهي فعلا أو لن يمدد لها لفترة طويلة أو لن يمدد لها إلا بقوام و/أو ولاية مخفضة من جديد. وينبغي أن ينظر على ضوء التطورات في طلب الاعتمادات الذي سيقدمه الأمين العام في نهاية المطاف فيما يتعلق بإذن الالتزام الذي نفذه، وذلك مع مراعاة ما يمكن من مجالات للتوفير بما في ذلك تلك التي أشارت إليها اللجنة الاستشارية في الفقرات أعلاه.

خلاصة

	بدولارات الولايات المتحدة (الإجمالي)
طلب الأمين العام للفترة ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	٦٠٠ ٣٧٠ ١٢
الاعتماد الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ فيما يتعلق بالإنفاق الفعلي - انظر المرفق	٩٠٠ ٣٣٠ ٦*
ما تبقى من الإذن الحالي بالالتزام لشهر أيلول/سبتمبر (مبلغ ٤٠٠ ٧٧٢ ٨ دولار المأذون به سابقا (انظر الفقرة ١١ أعلاه) مخصوما منه المبلغ المخصص للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ والموصى باعتماده)	٥٠٠ ٤٤١ ٢
تخفيضات أوصت بها اللجنة الاستشارية (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)	٥٠٠ ٨٢٣
إذن بالتزام إضافي أوصت به اللجنة الاستشارية لشهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني نوفمبر (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)	٧٠٠ ٧٧٤ ٢

* رقم مدور.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

حالة النفقات للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

	الحصة النسبية من الاعتماد لفترة ٣ شهور	النفقات	الالتزامات غير المصفاة	الالتزامات غير المسجلة[أ]	المجموع	الفارق
المراقبون العسكريون	٩٧ ٥٠٠	١٢٤ ٥٦٩	٢٥ ٧٦٥		١٥٠ ٣٣٤	(٥٢ ٨٣٤)
الشرطة المدنية	١ ٥٨٧ ٥٢٥	١ ٢٧٠ ٢٤٤	٤١ ٢٣٦		١ ٣١١ ٤٨٠	٢٧٦ ٠٤٥
الموظفون المدنيون	٣ ٠٦٨ ٩٢٥	٣ ١٢١ ٣٤٣	٣٨ ١٦١		٣ ١٥٩ ٥٠٤	(٩٠ ٥٧٩)
أماكن العمل	٢٣٩ ٤٠٠	١٩٨ ١٦٠	١٨٢ ٢٨٣		٣٨٠ ٤٤٣	(١٤١ ٠٤٣)
النقل	٢٧٣ ٧٥٠	٧١ ٢٢٣	١٦٣ ٣٣٣	٤٠ ٠٠٠	٢٧٤ ٥٥٦	(٨٠٦)
العمليات الجوية	١٩٩ ٥٠٠	٦ ٧٩٤	١٣ ٩٨٨		٢٠ ٧٨٢	١٧٨ ٧١٨
الاتصالات	٢٠ ٢٥٠	٤ ٥٥٩	٤ ٠٨٠		٨ ٦٣٩	١١ ٦١١
المعدات الأخرى	٢١ ٢٢٥	٩ ١٤٥	٢ ٨١٣		١١ ٩٥٨	٩ ٢٦٧
اللوازم والخدمات	١٥٨ ٨٥٠	١١٦ ٠٦٧	٣٢ ٢٤٩		١٤٨ ٣١٦	١٠ ٥٣٤
الإعلام	صفر	١٠ ٠٨٤	٥ ٥٠٦		١٥ ٥٩٠	(١٥ ٥٩٠)
الشحن	صفر	١٠٠			١٠٠	(١٠٠)
حساب الدعم	٢٢٢ ٧٥٠	٢١٣ ٧٥٠	صفر		٢١٣ ٧٥٠	٩ ٠٠٠
المجموع	٥ ٨٨٩ ٦٧٥	٥ ١٤٦ ٠٣٨	٥٠٩ ٤١٦	٤٠ ٠٠٠	٥ ٦٩٥ ٤٥٢	١٩٤ ٢٢٣
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٦٨٩ ٦٢٥	٦٣٥ ٤٨٩	صفر	صفر	٦٣٥ ٤٨٩	٥٤ ١٣٦
المجموع الإجمالي	٦ ٥٧٩ ٣٠٠	٥ ٧٨١ ٥٢٧	٥٠٩ ٤١٤	٤٠ ٠٠٠	٦ ٣٣٠ ٩٤١	٢٤٨ ٣٥٩

(أ) مبالغ التزم بها ولكنها لم تسجل رسميا بعد.